

Distr.  
GENERAL

A/RES/54/213  
1 February 2000

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٩٩ (ز) من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.7)]

٢١٣/٥٤ - تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي  
لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد خطة للتنمية<sup>(١)</sup>، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، وإلى الحاجة إلى إعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة على نحو فعال،

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار هذا الحوار، استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية، والشراكة من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تسلّم في هذا السياق بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية وانتهاج سياسة اقتصادية سليمة على كلا المستويين الوطني والدولي،

وإذ تعترف أيضا بالدور الذي يقوم به التعاون الإقليمي في تعزيز التكامل وفي إيجاد التداؤب

(١) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

والشراكات على كل من الصعيد دون الإقليمي، والإقليمي، والأقليمي، والعالمى فى عملية العولمة وبالتالى مواصلة التعاون الاقتصادى المتعدد الأطراف،

وإذ تشدد على أهمية الاعتراف بالشواغل المحددة للبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومعالجتها، بحيث تتم مساعدتها فى الإفادة من العولمة بغرض إدماجها بصورة كاملة فى الاقتصاد العالمى،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى كفالة قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو منسق ومتكامل بمتابعة وتنفيذ المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أيضا الخبرة السابقة المكتسبة من الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادى الدولى لأغراض التنمية عن طريق الشراكة،

١ - تؤكد من جديد أهمية استمرار الحوار البنّاء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادى الدولى لأغراض التنمية فى القرن الحادى والعشرين؛

٢ - تقرر أن يكون موضوع الحوار الرفيع المستوى الثانى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادى الدولى لأغراض التنمية عن طريق الشراكة هو: "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين"؛

٣ - تقرر أيضا، دون تغيير طابع انعقاد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين، إرجاء عقد الحوار الرفيع المستوى الثانى على مدى يومين إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة؛

٤ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يشرع فى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل التوصل فى وقت مبكر إلى قرار بشأن موعد انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثانى وطرائق عمله وطبيعة نتائجه ومجالات تركيز مناقشاته، مع مراعاة الخبرة السابقة والإسهامات التى ستقدمها الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، وتنوّه بمواصلة الإفادة من استخدام المناقشات التفاعلية العامة، التى تشمل مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، من أجل تيسير الحوار طبقا للقواعد والنظم ذات الصلة؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الحكومات، وجميع الجهات ذات الصلة فى منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وسائر الجهات الإنمائية المختصة الأخرى، بالشروع فى الأعمال التحضيرية لهذا الحوار، فيما يراعى أيضا نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة؛

٦ - تقرر أن تدرج فى جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين، فى إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادى الدولى"، البند الفرعى المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز

التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى تلك الدورة تقريراً موحداً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٧

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩